

دراسة بعنوان:

أثر التهرب الضريبي وغسل الأموال على اقتصاد المملكة العربية السعودية

إعداد الطالبات:

هياء البيشي

نوره الغامدي

إشراف:

الدكتور/ وليد سليمان

العام الدراسي

(٢٠٢٤)

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا
مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(سورة البقرة: آية ١٨٨)

(الشكر والتقدير)

نتوجه بالشكر الجزيل لجامعة ميدأوش، كلية الإدارة، لإتاحتها الفرصة لنا لمواصلة مشوار

العلم.. كما أقدم عظيم شكري وتقديري للدكتور/ وليد سليمان، على جهوده وتوجيهه ومتابعته لهذا البحث

وما يحتاجه من تخطيط وتنفيذ، فبارك الله له في علمه.

كما نشكر أخوانا وأخواتنا على دعمهم وتشجيعهم لي في الدراسة فجزاهم الله خيراً، ونشكر زملاء

الدراسة جميعهم حيث تعاونوا فيها على البر والتقوى واستفدت منهم الكثير.

(الإهداء)

إلى من قال فيهما المولى عز وجل: (وَخَفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلَّ رَبِّ ارْحَمْهُمَا

كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) (سورة الإسراء، الآية: ٢٤) .. إلى اللذين مهما قلت، ومهما كتبت، ومهما

فعلت فلن أوفيهما حقهما إليك يا من تعبت من أجلنا وقاسيت، إلي والدي الحبيب حفظه الله

وأطال في عمره ما حييت...

إلى منبع الحنان الدافئ، إلي من سهرت الليالي، إليك يا نعمة ربي الغالية "أمي" حفظها الله

وأطال لنا في عمرها...

إلى من أعتز بهم وأفتخر، العائلة والأقارب وكل الأصدقاء.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٢	الشكر والتقدير.
٣	الإهداء
٤	فهرس الموضوعات.
٦	فهرس الجداول.
٦	فهرس الأشكال.
٧	المقدمة.
١٠	مشكلة البحث.
١٢	أهداف البحث.
١٣	تقسيمات البحث.
١٤	الفصل الأول: التهرب الضريبي وغسل الأموال.
١٥	أولاً: فهم التهرب الضريبي.
١٧	ثانياً: فهم غسل الأموال.
١٨	ثالثاً: العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي.
٢١	رابعاً: أمثلة للعلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي.
٢٢	خامساً: تأثير التهرب الضريبي وغسل الأموال على الاقتصاد.
٢٤	سادساً: دور الحكومة والمؤسسات المالية في مكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال.
٢٦	سابعاً: مستقبل التهرب الضريبي وغسل الأموال.
٢٩	الفصل الثاني: أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد السعودي.
٣٣	التهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية.
٣٤	أسباب التهرب الضريبي.
٣٥	أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي.
٣٥	أنواع التهرب الضريبي.
٣٦	العواقب القانونية للتهرب الضريبي.
٣٦	استخدام الوسائل القانونية في تجنب الضرائب.
٣٦	أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد المحلي.
٣٧	التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية.

٣٧	دور الحوكمة الضريبية في الحد من الهروب الضريبي.
٣٨	استراتيجيات الحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي.
٣٨	دور المكلفين في ضمان الامتثال للضرائب والحد من التهرب الضريبي.
٤٠	الفصل الثالث: أثر غسل الأموال على اقتصاد المملكة.
٤١	تعريف غسل الأموال في النظام السعودي.
٤١	المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال.
٤٢	أساليب عمليات غسل الأموال.
٤٥	الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال.
٤٦	أمثلة الطرق غير الشرعية للتسوية.
٤٩	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.
٥٠	تمهيد.
٥٠	مصادر جمع البيانات.
٥٠	منهج الدراسة.
٥٠	أداة الدراسة.
٥٤	عرض النتائج وإحصائها.
٥٤	محاوَر أسئلة الدراسة.
٥٥	الملخص.
٦٢	أهم الاستنتاجات.
٦٢	أهم التوصيات.
٦٣	المصادر والمراجع.

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
٥٠	الجدول رقم (١) محاور الاستبانة وعباراتها.
٥٢	الجدول رقم (٢) تقسيم فئات مقياس ليكرت الثلاثي (حدود متوسطات الاستجابات).
٥٤	الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر بالسنوات.
٥٤	الجدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة التعليمية
٥٥	الجدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير دخل الاسرة.
٥٦	الجدول رقم (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية ٥
٥٧	الجدول رقم (٧) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة العملية للأب.
٥٨	الجدول رقم (٨) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق درجة الوعي بأثر التعرب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد المملكة.
٥٩	الجدول رقم (٩) استجابة أفراد عينة الدراسة حول تحديد آرائهم في التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع
١٥	شكل (١) يوضح فهم التهرب الضريبي.
١٩	شكل (٢) يوضح العلاقة بين التهرب الضريبي وغسيل الأموال.
٢٣	شكل (٣) يوضح أثر التهرب الضريبي وغسيل الأموال على الاقتصاد.
٢٥	شكل (٤) يوضح دور الحكومة والمؤسسات المالية في مكافحة الأموال والتهرب الضريبي.
٣٢	شكل (٥) يوضح الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة بالمملكة. ٣١
٦١	شكل (٦) يوضح استجابة أفراد عينة الدراسة للسؤال المفتوح حول تحديد آثار التهرب الضريبي.

(المقدمة)

تعد ظاهرتا التهرب الضريبي وغسيل الأموال من الظواهر الخطيرة، التي تواجه الكثير من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها في الأسرة الدولية. وتُعد تلك الظواهر أهم النشاطات الاقتصادية الإجرامية التي تحقق أرباحاً عالية، حيث تهدف إلى إخفاء المصادر المتولدة عنها الأموال، والتي يتأتى أغلبها من تجارة المخدرات وشتى أنواع الفساد. وهذه الظاهرة ليست وليدة هذا القرن، فقد قام حاملو المجوهرات في الهند بعدد من النشاطات العالمية في الأعوام الأخيرة، حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية والدولية، ومن ثم في الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي.

وقد شكل موضوع غسيل الأموال ومكافحة غسيل الأموال قضية هامة خلال السنوات الماضية، وقلما اجتمعت جهود الدول على موضوع مثلما اجتمعت عليه في هذا الموضوع ، بحيث لم نعد نرى دولة من الدول يخلو تشريعها من تناول هذه القضية وإن تفاوتت في مدى الشدة في المعالجة ومدى توسع دائرة التجريم بين تشريع وآخر، وهكذا أصبح موضوع غسيل الأموال ومكافحته موضوعاً هاماً لرجال القانون والقضاء وأجهزة العدالة والأمن بالإضافة إلى أنه موضوعاً مركزياً في إدارات البنوك والمؤسسات المالية وتحدياً جدياً لعملها وخاصة مع تطور وسائل الاتصالات والوسائل التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها هذه البنوك والمؤسسات المالية ، لأن المصارف والمؤسسات المالية تظل الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسيل الأموال فهي مخازن المال أصلاً ويحاول المجرمون تلبيس الأموال القذرة صفة المشروعية من خلال سلسلة من العمليات المصرفية ، ويمكن اعتبار الخدمات البنكية المتعددة والمتطورة باستمرار خير السبل لإخفاء المصدر غير الشرعي للمال، رغم وجود وسائل أخرى يقوم بها غاسلوا الأموال ك شراء العقارات والأصول الثمينة الأخرى.

شكل موضوع الجرائم الإرهابية قضية هامة خلال السنوات الماضية، وقلما اجتمعت جهود الدول على موضوع مثلما اجتمعت عليه في هذا الموضوع ، بحيث لم نعد نرى دولة من الدول يخلو تشريعها من تناول هذه القضية وإن تفاوتت في مدى الشدة في المعالجة ومدى توسع دائرة التجريم بين تشريع وآخر، وهكذا أصبح موضوع الإرهاب ومكافحته موضوعا هاما لرجال القانون والقضاء وأجهزة العدالة والأمن بالإضافة إلى أنه موضوعا للاجتماعين وعلماء التنشئة والتربية الاجتماعية، وخاصة مع تطور وسائل الاتصالات والوسائل التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها هذه الفئة من المنحرفين اجتماعياً والذي قد يصل حالهم لسمى الإرهابيين، لأن تلك الفئة تظل الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة الإرهاب فهي متعددة الأفكار ويحاول المجرمون الوصول الى الشباب خاصة.

وقد ازداد " هوس الإرهاب " بعد أحداث (١١) سبتمبر ، وانطلقت جحافل الأجهزة السياسية والإعلامية والفكرية في الغرب نحو المسلمين وحدهم بتهمة الإرهاب من دون كل البشر ، والإسلام من دون كل الملل والنحل ، ليس هذا فحسب وإنما وُجد من يحاول تأصيل التهمة، بجعل عقيدة الإسلام وشريعته مصدراً للإرهاب، لكي يثبتوا أن الإسلام يربي كائنات بشرية إرهابية، وأن المسلم الحق هو مشروع إرهابي جاهز للقتل، وبهذا يتحقق ترهيب الناس من الإسلام وإبعادهم عنه ، من هنا جاءت أهمية هذا البحث ومحاولة تعريف ما هو الإرهاب وماهيته تجاه المجتمع وأهدافه وأنواعه، وما هي سبل مواجهته من كافة أطراف المجتمع.

ولتقدير حجم المشكلة ولماذا تضافر كل الجهود الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال، لعله من المفيد الذكر أن التقدير الحالي للأموال التي يجري غسلها في أمريكا تتجاوز ١٠٠ بليون دولار وفي العالم تتجاوز ٣٠٠ بليون دولار. وطبقاً لتقرير صادر عن وزارة الداخلية الروسية، فإن في روسيا وحدها ٨٠ ألف عصابة منظمة تعمل في مجالات المخدرات والدعارة وتزوير العملات وغسيل الأموال وغيرها من الأعمال غير المشروعة وتسيطر هذه العصابات على ٤٠ ألف مؤسسة مالية.

وذكرت صحيفة أمريكية أن أموال العصابات الروسية التي جرى غسلها عن طريق بنكين أمريكيين

فقط تقدر ١٥ مليار دولار.

ولقد انتشر استخدام الضريبة بين دول العالم بأشكال وأنواع مختلفة من دولة لأخرى ، كلا بحسب

حاجته الى هذه الضريبة وظروفه وأهدافه من فرض هذه الضريبة التي أصبحت مصدر دخل لا يستهان

به لهذه الدول ، وللضريبة اهداف عدة بناء على الغرض من تطبيقها ومن أبرزها زيادة إيرادات الدولة

لتقوم بدورها بتقديم الخدمات العامة والاساسية ، لكن كثرة التهرب الضريبي وعدم دفع الضريبة واستخدامهم

طرق ملتوية للدفاع عن مصالحهم وذلك اما بتفادي الضريبة كليا او على الأقل التقليل من النطاق

الاقتصادي الضريبي المفروض عليهم ومنها نشأت ظاهرة التهريب الضريبي التي أدت الى غسل او

تبييض الأموال لأنه جريمة اقتصادية تهدف الى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة لغرض

حيازتها او التصرف فيها او ادارتها او حفظها او استبدالها او ايداعها او التلاعب في قيمتها اذا كانت

متحصلة من الجرائم

متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال او تمويه طبيعته او مصدره او مكانة دون اكتشاف ذلك

او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها وتعد ظاهرة غسل الأموال من الظواهر

الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم وقد احتل غسيل الأموال أهمية كبرى على الساحة الاقتصادية

العالمية في الأعوام الأخيرة حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية والدولية ومن ثم

الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي.

ولتوضيح العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي، فكر في حالة تاجر المخدرات الذي يحقق مليون

دولار سنوياً من بيع المخدرات. إذا أبلغ المتاجر أن الدخل على الإقرار الضريبي، فإنهم سيدينون بحوالي

٤٠٠٠٠٠ دولار من الضرائب. ومع ذلك، إذا قاموا بغسل هذه الأموال وجعلوها تبدو كما لو أنها جاءت

من مصدر شرعي، فيمكنهم تجنب دفع الضرائب تماماً.

بشكل عام، من المهم فهم العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي من أجل مكافحة الجرائم المالية بفعالية. من خلال تحديد النشاط المالي المشبوه والتحقيق فيه، يمكن لوكالات إنفاذ القانون تعطيل الشبكات الإجرامية ومنعها من الاستفادة من أنشطتها غير القانونية.

مشكلة البحث:

عندما يتعلق الأمر بالجريمة المالية، هناك فترتان غالباً ما يتم استخدامه بالتبادل: غسل الأموال والتهرب الضريبي، ومع ذلك، هاتان الجريمتان ليستا نفس الشيء. غسل الأموال هي عملية إخفاء أصول الأموال التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني عن طريق جعلها تبدو كما لو تم الحصول عليها من مصدر شرعي. التهرب الضريبي، من ناحية أخرى، هو التجنب غير القانوني لدفع الضرائب من خلال عدم الإبلاغ عن الدخل أو النفقات المبالغية.

على الرغم من الاختلافات بين هاتين الجريمتان، هناك صلة بينهما. في الواقع، غالباً ما يسير غسل الأموال والتهرب الضريبي جنباً إلى جنب.

ويمكننا أن نستخلص بعض الأفكار حول العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي فيما يلي:

١- يمكن استخدام غسل الأموال لتسهيل التهرب الضريبي: يجوز للمجرمين استخدام غسل الأموال لإخفاء الأرباح التي يحققونها من أنشطة غير قانونية، مثل تهريب المخدرات أو الرشوة. من خلال القيام بذلك، يمكنهم تجنب دفع الضرائب على هذا الدخل.

٢- يمكن أن يكون التهرب الضريبي علامة حمراء لغسل الأموال: عندما يتهرب الأفراد أو الشركات من الضرائب، قد يكون لديهم مبالغ كبيرة من النقود التي لا يمكنهم شرحها. يمكن أن تكون هذه الثروة غير المبررة علامة على أنها تشارك في غسل الأموال.

٣- يمكن أن يؤدي استخدام الملاذات الضريبية إلى تسهيل غسل الأموال والتهرب الضريبي: الملاذات الضريبية هي بلدان أو مناطق تقدم معدلات ضريبية منخفضة وأقل تنظيم مالي. يمكن للمجرمين استخدام الملاذات الضريبية لإخفاء أنشطتهم غير القانونية وتجنب دفع الضرائب على أرباحهم.

٤- هناك طرق قانونية لخفض الضرائب، لكنها ليست هي نفسها التهرب الضريبي: من المهم الإشارة إلى أنه ليست كل استراتيجيات الحد من الضرائب غير قانونية. على سبيل المثال، يمكن للأفراد والشركات الاستفادة من الخصومات الضريبية والائتمانيات لتقليل فواتير الضرائب الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن تحريف الدخل أو النفقات لخفض الضرائب يعتبر التهرب الضريبي.

ومنذ عقد الثمانينات في القرن الماضي، أخذت ظاهرة التهرب الضريبي وغسل الأموال تنتشر بشكل كبير، مما أدى إلى افتقار البيانات الاقتصادية العالمية لمصادقيتها نظرا لان الأرصة المالية المتراكمة والناجمة عن غسل الأموال تعد أكبر بكثير من التدفقات النقدية الدولية مما يزيد من الاختلالات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وتزايد الشائعات حول عمليات الفساد المالي والإداري به مما يدخل في الاقتصاد في حلقة مفرغة ، حيث يبدأ بالاتجار في المخدرات وينتهي بالتهرب الضريبي واختراق القوانين واحدا تلو الآخر ونظرا لأهمية هذه الجريمة وصعوبة مكافحتها فإن مشكلة البحث تتبلور حول العديد من الأمور في هذا المجال من أهمها :

تعريف غسل الأموال والتهرب الضريبي .

مراحل غسل الأموال أنواع الضرائب المفروضة على المكلفين .

أساليب عمليات غسل الأموال وأسباب التهرب الضريبي .

نماذج غسل الأموال وأشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي .

مخاطر عمليات غسل الأموال والعواقب القانونية للتهرب الضريبي .

الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أن عمليات غسل الأموال والضريبة تعد من الأفعال الخطيرة التي تضر باقتصاد المملكة العربية السعودية حيث انها تشكل جريمة على المستوى المحلي والدولي وتختلف أهداف الضريبة وأهميتها طبقا للغاية من تطبيقها في كل بلد وإقليم فهناك أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية وكذلك سياسية للضرائب.

كما ينظر البحث نظره جديدة في طبيعة مشاكل غسل الأموال والضرائب وتأثيرها على المستوى العام في الاقتصاد وينتج عن جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على المصلحة العامة للدولة من الناحية الاقتصادية يؤدي بذلك الى تراجع التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية ف يسهم البحث في التعريف بهذه الظاهرة من حيث المفهوم والإجراءات والجهود الدولية المبذولة لمكافحتها وقلة الدراسات التي تتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال. وتكمن أهمية البحث فيما يسعى إليه من الإجابة على تساؤل رئيس وهو : (ما أثر التهرب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد المملكة) ، والذي يتفرع عنه الأسئلة التالية:-

- هل يمكن استخدام غسيل الأموال لتسهيل التهرب الضريبي؟
- هل يمكن أن يكون التهرب الضريبي علامة حمراء لغسل الأموال؟
- هل يمكن أن يؤدي استخدام الملاذات الضريبية إلى تسهيل غسيل الأموال والتهرب الضريبي؟
- هل هناك طرق قانونية لخفض الضرائب، لكنها ليست هي نفسها التهرب الضريبي؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الراهن إلى هدف رئيس وهو : (تسليط الضوء على أثر التهرب الضريبي وغسل الأموال على اقتصاد المملكة) والذي يتفرع عنه عدة أهداف فرعية وهي :

- يمكن استخدام غسيل الأموال لتسهيل التهرب الضريبي.

- يمكن أن يكون التهرب الضريبي علامة حمراء لغسل الأموال.
- يمكن أن يؤدي استخدام الملاذات الضريبية إلى تسهيل غسل الأموال والتهرب الضريبي.
- هناك طرق قانونية لخفض الضرائب، لكنها ليست هي نفسها التهرب الضريبي.

تقسيمات البحث:

نظراً لطبيعة البحث، فقد تم تقسيمه كما يلي:

-المقدمة.

-الفصل الأول: التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

-الفصل الثاني: أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد السعودي.

-الفصل الثالث: أثر غسل الأموال على اقتصاد المملكة.

-الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

التهرب الضريبي وغسيل الأموال

أولاً: فهم التهرب الضريبي:

يعد فهم التهرب الضريبي أمراً بالغ الأهمية في فهم كيفية ارتباطه بغسل الأموال. التهرب الضريبي هو عمل جنائي حيث فشل فرد أو شركة أو منظمة أعمال عمداً في تحويل الضرائب المستحقة للحكومة. عادة ما يتم تنفيذها بعدة طرق، بما في ذلك الإبلاغ عن الدخل بشكل متعمد، والنفقات المبالغية، وإخفاء الأصول. يمثل التهرب الضريبي مشكلة كبيرة على مستوى العالم، وتخسر الحكومات في جميع أنحاء العالم مليارات الدولارات سنوياً في إيرادات ضريبية غير محققة. ينظر بعض الناس إلى التهرب الضريبي على أنه جريمة بلا ضحية ويعتقدون أنها مبررة أخلاقياً بالنظر إلى معدلات الضرائب الباهظة. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة معيبة وتتجاهل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتهرب الضريبي. فيما يلي بعض الأفكار حول التهرب الضريبي والرابط لغسل الأموال:

١ - التهرب الضريبي هو جريمة خطيرة تقوض سيادة القانون وسلامة النظام الضريبي. إنه يحرم حكومة الإيرادات الأساسية اللازمة لتوفير السلع العامة والخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. هذا يخلق فجوة تمويل كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي أو زيادة في الاقتراض. في نهاية المطاف، ينخفض عبء العجز في الإيرادات للحكومة على دافعي الضرائب، الذين يربطون القانون ويدفعون ضرائبهم بانتظام.

٢ - ترتبط التهرب الضريبي وغسل الأموال لأن غسل الأموال هو عملية إخفاء عائدات الجريمة كدخل شرعي. التهرب الضريبي هو أحد المصادر الرئيسية للأموال غير المشروعة التي يتم غسلها من خلال النظام المالي. يولد المجرمون الذين يشاركون في التهرب الضريبي مبالغ كبيرة من الدخل غير المعلن، والذي يحتاجون إلى غسله لتجنب الكشف من قبل السلطات. قد يستخدمون طرقاً مختلفة مثل شركات شل وحسابات البحرية والمعاملات المالية المعقدة لإخفاء أصل الأموال غير المشروعة.

٣- لا يقتصر التهرب الضريبي على الأفراد الأثرياء أو الشركات. إنه منتشر بين الشركات الصغيرة والأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص الذين لا يبلغون عن معاملاتهم النقدية بدقة. على سبيل المثال، قد يؤدي مالك مطعم صغير يقبل المدفوعات النقدية إلى عدم دخل دخله لتجنب دفع الضرائب. هذا النوع من التهرب الضريبي يسمى الاقتصاد تحت الأرض، ويشكل تحدياً كبيراً للسلطات الضريبية.

فهم التهرب الضريبي أمر ضروري في فهم العلاقة بينه وبين غسل الأموال. التهرب الضريبي هو جريمة خطيرة تحرم حكومة الإيرادات الأساسية وتقوض سلامة النظام الضريبي. يرتبط أيضاً بغسل الأموال، حيث يتم إخفاء الأموال غير المشروعة كدخل شرعي. لا يقتصر التهرب الضريبي على الأفراد أو الشركات الأثرياء، ويشكل تحدياً كبيراً للسلطات الضريبية.

شكل (١) يوضح فهم التهرب الضريبي.

التهرب الضريبي هو جريمة خطيرة تقوض سيادة القانون وسلامة النظام الضريبي

1

ترتبط التهرب الضريبي وغسل الأموال لأن غسل الأموال هو عملية إخفاء عائدات الجريمة كدخل شرعي

2

لا يقتصر التهرب الضريبي على الأفراد الأثرياء أو الشركات

3

ثانياً: فهم غسل الأموال:

غسل الأموال والتهرب الضريبي هما من أكثر الجرائم المالية شيوعاً التي ارتكبت في جميع أنحاء العالم. في حين أنها جرائم مميزة، غالباً ما تكون مترابطة. غالباً ما يتم غسل العائدات غير المشروعة من التهرب الضريبي لتجنب الكشف والملاحقة القضائية. يعد فهم غسل الأموال جزءاً أساسياً من مكافحة الجرائم المالية. غسل الأموال هي عملية يستخدمها المجرمون لتخفي الأصل غير القانوني لأموالهم من خلال جعلها تظهر كما لو أنها جاءت من مصدر شرعي. هذه العملية معقدة وتتضمن سلسلة من المعاملات المصممة لإخفاء الأصل والملكية والسيطرة على عائدات النشاط الإجرامي.

لاكتساب فهم أعمق لغسل الأموال، إليك بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها:

١- مراحل غسل الأموال: تتضمن غسل الأموال عادة ثلاث مراحل: التتسيب والطبقة والتكامل. في مرحلة التوظيف، يقدم المجرم الأموال غير المشروعة في النظام المالي. في مرحلة الطبقات، يتم نقل الأموال من خلال سلسلة من المعاملات لجعل من الصعب تتبع أصلها. في المرحلة النهائية، يتم دمج الأموال مرة أخرى في الاقتصاد كأموال شرعية على ما يبدو.

٢- أعلام Red Flags لغسل الأموال: يتعين على المؤسسات المالية تحديد المعاملات أو الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها التي قد تكون مؤشراً على غسل الأموال. تشمل بعض الأعلام الحمراء معاملات غير عادية، والمعاملات مع البلدان عالية الخطورة، والمعاملات التي تشمل شركات شل أو مديري المرشحين.

٣- عواقب غسل الأموال: غسل الأموال هي جريمة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. تختلف العقوبات المفروضة على غسل الأموال حسب الولاية القضائية ولكن يمكن أن تشمل الغرامات الضخمة والسجن والاستيلاء على الأصول.

٤- أمثلة في العالم الحقيقي: الرابط بين غسل الأموال والتهرب الضريبي راسخ. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٤، تم تغريم بنك سويسري أكثر من ٢.٥ مليار دولار لمساعدة المواطنين الأمريكيين على التهرب من الضرائب. قام البنك أيضاً بتسهيل غسل الأموال من خلال السماح للعملاء بتحويل الأموال من خلال حسابات مجهولة المصدر.

يعد فهم غسل الأموال أمراً بالغ الأهمية في مكافحة الجرائم المالية. من خلال إدراك مراحل غسل الأموال والأعلام الحمراء، يمكن للمؤسسات المالية أن تساعد في منع هذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون عواقب غسل الأموال بمثابة رادع لأولئك الذين يفكرون في الانخراط في هذا النشاط غير القانوني.

ثالثاً: العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي:

غسل الأموال والتهرب الضريبي هما جريمتان ماليتان معقدتان غالباً ما يتم ربطهما معاً. غسل الأموال هو عملية إخفاء عائدات النشاط غير القانوني كأموال شرعية. التهرب الضريبي، من ناحية أخرى، هو عدم الدفع غير القانوني أو دفع الضرائب المستحقة للحكومة. غالباً ما ترتبط هاتان الجريمتان معاً لأن عائدات النشاط غير القانوني التي يتم غسلها من خلال المؤسسات المالية لا يتم الإبلاغ عنها عن الإقرارات الضريبية. هذا يعني أن المجرمين يمكنهم تجنب دفع الضرائب على عائداتهم غير القانونية، وهو شكل من أشكال التهرب الضريبي.

فيما يلي بعض الأفكار الرئيسية التي توفر معلومات متعمقة حول العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي:

١- يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى التهرب الضريبي لأنه يسمح للمجرمين بإخفاء عائداتهم غير القانونية من الحكومة. على سبيل المثال، إذا كان تاجر المخدرات يستخدم عائدات مبيعات المخدرات لشراء العقارات أو الأصول الأخرى، فيمكنهم غسل الأموال لجعلها تظهر كما لو تم الحصول عليها

بشكل قانوني. يمكنهم بعد ذلك استخدام هذه الأصول لتوليد دخل لم يتم الإبلاغ عنه في الإقرارات الضريبية الخاصة بهم، وهو شكل من أشكال التهرب الضريبي.

٢- يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي أيضاً إلى غسل الأموال لأن المجرمين قد يحتاجون إلى غسل عائدات نشاطهم غير القانوني من أجل تجنب الكشف من قبل الحكومة. على سبيل المثال، إذا كان لدى المجرم مبلغ كبير من النقود التي تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية، فقد يحتاجون إلى غسل الأموال من أجل إيداعها في حساب مصرفي دون رفع الشك. بمجرد أن تكون الأموال في حساب مصرفي، يمكنهم استخدامه لدفع النفقات أو الاستثمار في الأصول التي تولد دخلاً لم يتم الإبلاغ عنه في الإقرارات الضريبية.

٣- يمكن أن يسهل استخدام الحسابات المصرفية في الخارج والملاذات الضريبية أيضاً غسل الأموال والتهرب الضريبي. يمكن استخدام الحسابات المصرفية الخارجية لإخفاء عائدات النشاط غير القانوني من الحكومة، في حين يمكن استخدام الملاذات الضريبية لتجنب دفع الضرائب على الدخل الناتج عن هذه العائدات. على سبيل المثال، يمكن للمجرم إنشاء حساب مصرفي في الخارج في ملاذ ضريبي واستخدامه لإيداع عائدات نشاطه غير القانوني. يمكنهم بعد ذلك استخدام هذا الحساب للاستثمار في الأصول التي تولد دخلاً لم يتم الإبلاغ عنه في الإقرارات الضريبية.

٤- يمكن أيضاً استخدام شركات Shell و Trusts لتسهيل غسل الأموال والتهرب الضريبي. شركة شل هي شركة موجودة على الورق فقط وتستخدم لإخفاء الملكية الحقيقية للأصول أو الأموال. الثقة هي ترتيب قانوني يتم فيه نقل الأصول إلى وصي يديرها لصالح شخص آخر. يمكن استخدام كل من شركات Shell و Trusts لإخفاء الملكية الحقيقية للأصول أو الأموال، والتي يمكن استخدامها لغسل الأموال أو تجنب دفع الضرائب.

العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي واضح. غالباً ما يستخدم المجرمون غسل الأموال لإخفاء عائدات نشاطهم غير القانوني من الحكومة، مما يسمح لهم بتجنب دفع الضرائب على هذا الدخل. من خلال فهم العلاقة بين هاتين الإجرائين، يمكن لإنفاذ القانون والوكالات التنظيمية اكتشاف الجرائم المالية ومنعها بشكل أفضل.

شكل (٢) يوضح العلاقة بين التهرب الضريبي وغسيل الأموال.



رابعاً: أمثلة للعلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي:

عندما يتعلق الأمر بالجرائم المالية، فإن غسل الأموال والتهرب الضريبي هما أكثر من أكثرها مناقشتين. في حين أنها مختلفة في الطبيعة، وغالباً ما تكون مرتبطة. غسل الأموال هو عملية كسب الأموال التي تم الحصول عليها من أنشطة غير قانونية مثل تهريب المخدرات أو الفساد يبدو أنها جاءت من مصدر شرعي. من ناحية أخرى، فإن التهرب الضريبي هو الممارسة غير القانونية لعدم دفع الضرائب المستحقة. على الرغم من أن هذه الجرائم قد تبدو غير ذات صلة، إلا أن هناك علاقة واضحة بينهما. في الواقع، يعتقد العديد من الخبراء أن غسل الأموال والتهرب الضريبي غالباً ما يسيران جنباً إلى جنب. في هذا القسم، سوف نستكشف بعض الأمثلة في العالم الحقيقي لهذا الاتصال.

١- أوراق بنما:

كانت تسرب أوراق بنما في عام ٢٠١٦ بمثابة خرق ضخم للبيانات كشف عن الأنشطة المالية الخارجية لبعض أقوى الأشخاص في العالم. كشفت الوثائق كيف استخدم بعض الأفراد والشركات الأثرياء الحسابات المصرفية في الخارج للتهرب من الضرائب وغسل الأموال. كشف التسرب أن العديد من هؤلاء الأفراد استخدموا شركات شل لإخفاء أصولهم عن السلطات الضريبية. يبرز هذا المثال كيف يمكن ربط غسل الأموال والتهرب الضريبي.

٢ - فضيحة بنك دانسكي:

في عام ٢٠١٨، كان بنك Danske ، أكبر بنك في الدنمارك، متورطاً في فضيحة غسل الأموال التي هزت العالم المالي. تم الكشف عن أن الفرع الإيستوني للبنك قد استخدم لغسل مليارات الدولارات من الأموال القذرة، والتي تم ربط الكثير منها بالتهرب الضريبي. سلطت الفضيحة الضوء على كيفية ترابط غسل الأموال والتهرب الضريبي، وغالباً ما يتم استخدام الأموال التي يتم غسلها لتجنب دفع الضرائب.

٣ - حالة HSBC:

في عام ٢٠١٢، تم تغريم HSBC ، أحد أكبر البنوك في العالم، بقيمة ٩.١ مليار دولار من قبل السلطات الأمريكية لجرائم غسل الأموال. تبين أن البنك ساعد كارتلات المخدرات المكسيكية على غسل الأموال وقد انتهك أيضاً عقوبات الولايات المتحدة من خلال التعامل مع إيران. أبرزت القضية كيف يمكن استخدام غسل الأموال لتسهيل التهرب الضريبي، حيث يتم غسل أموال المخدرات لتجنب دفع الضرائب عليها.

العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي واضح. غالباً ما تتشابه هذه الجرائم المالية، مع استخدام غسل الأموال لتسهيل التهرب الضريبي. كما رأينا من الأمثلة في العالم الحقيقي أعلاه، يمكن أن يكون لهذه الجرائم تأثير كبير على النظام المالي العالمي. من الضروري أن تعمل الحكومات والمؤسسات المالية معاً لمكافحة هذه الجرائم والتأكد من أن النظام المالي يظل عادلاً وشفافاً للجميع.

خامساً: تأثير التهرب الضريبي وغسل الأموال على الاقتصاد:

لا يمكن المبالغة في تأثير التهرب الضريبي وغسل الأموال على الاقتصاد. إنه تهديد كبير لاستقرار أنظمتنا المالية وسلامة اقتصاداتنا. عواقب هذه الجرائم بعيدة المدى وتؤثر على كل جانب من جوانب المجتمع. من الإيرادات المفقودة للحكومات إلى انخفاض الخدمات العامة، يمكن أن يشعر الجميع آثار هذه الجرائم. لا يمكن إنكار العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي، ومن المهم بالنسبة لنا أن نفهم كيفية تأثيرها على الاقتصاد.

فيما يلي بعض الأفكار المتعمقة حول كيفية تأثير غسل الأموال والتهرب الضريبي على الاقتصاد:

- ١- فقدان الإيرادات للحكومات: يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي وغسل الأموال إلى خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية. عندما لا يدفع الأفراد والشركات نصيبهم العادل من الضرائب، فإنه يقلل من مبلغ الأموال التي يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية.

٢- انخفاض الخدمات العامة :مع فقدان الإيرادات الحكومية بسبب التهرب الضريبي وغسل الأموال، يمكن أن تعاني الخدمات العامة. على سبيل المثال، قد لا تملك المدارس تمويلًا كافيًا لتوفير تعليم جيد للطلاب، أو قد لا تملك المستشفيات الموارد اللازمة لتوفير الرعاية الصحية الكافية.

٣- زيادة عدم المساواة في الدخل :عندما يتهرب الأفراد والشركات من الضرائب، فهذا يعني غالباً أن عبء الدفع مقابل الخدمات العامة يندرج على أولئك الذين يكافحون مالياً بالفعل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، حيث أن أولئك الأثرياء بالفعل قادرون على تجنب دفع حصتهم العادلة.

٤- الأضرار التي لحقت بالسمعة :غسل الأموال والتهرب الضريبي يمكن أن يضر بسمعة بلد أو منطقة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة من المستثمرين والشركات، والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

٥- يشجع الأنشطة غير القانونية :يمكن لغسل الأموال والتهرب الضريبي تشجيع الأنشطة غير القانونية الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. هذا يزعزع استقرار الاقتصاد ويمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة.

مثال : أبرز تسرب أوراق بنما في عام ٢٠١٥ مدى التهرب الضريبي العالمي وغسل الأموال. وكشف أن العديد من الأفراد والشركات الأثرياء كانوا يستخدمون حسابات خارجية لتجنب دفع الضرائب. وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على الحكومات لاتخاذ إجراءات لمكافحة هذه الجرائم.

تأثير غسل الأموال والتهرب الضريبي على الاقتصاد واسع وبعيد. من المهم بالنسبة للحكومات والأفراد اتخاذ إجراءات لمنع هذه الجرائم ومكافحتها من أجل حماية سلامة أنظمتنا المالية واستقرار اقتصاداتنا.

شكل (٣) يوضح أثر التهرب الضريبي وغسيل الأموال على الاقتصاد



سادساً: دور الحكومة والمؤسسات المالية في مكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال:

التهرب الضريبي وغسل الأموال هي جرائم مترابطة لها تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع والأفراد. تلعب الحكومات والمؤسسات المالية دوراً مهماً في مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية. يعد التعاون بين الكيانات ضرورياً لتحديد ومنع غسل الأموال والتهرب الضريبي. تقوم الحكومة بإنشاء قوانين ولوائح، في حين تنفذ المؤسسات المالية تدابير الامتثال التي تضمن امتثالها لهذه القوانين. فيما يلي بعض الأدوار التي تلعبها الحكومات والمؤسسات المالية في مكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي:

- ١- **التشريعات** : تقوم الحكومات بإنشاء قوانين ولوائح تهدف إلى منع غسل الأموال ومكافحة الأموال والتهرب الضريبي. توفر هذه القوانين إطاراً قانونياً يحدد ماهية غسل الأموال والتهرب الضريبي، وتوضعون العقوبات على أي انتهاك لهذه القوانين. على سبيل المثال، لدى الولايات المتحدة قانون سرية البنك

(BSA)، والذي يتطلب من المؤسسات المالية الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه قد يكون مرتبطاً بغسل الأموال أو التهرب الضريبي.

٢- **إنفاذ** : الحكومات مسؤولة عن إنفاذ القوانين واللوائح التي تنشئها. لديهم سلطة التحقيق والمحاكمة ومعاينة الأفراد أو الكيانات التي تشارك في غسل الأموال أو التهرب الضريبي. يتعين على المؤسسات المالية أيضاً تنفيذ تدابير الامتثال التي تمكنها من اكتشاف أي نشاط مشبوه والإبلاغ عنه.

٣- **التدريب والتعليم** : توفر المؤسسات المالية التدريب والتعليم لموظفيها لمساعدتهم على تحديد ومنع غسل الأموال والتهرب الضريبي. يتضمن هذا التدريب الاعتراف بالأعلام الحمراء وغيرها من الأنشطة المشبوهة التي يمكن أن تشير إلى غسل الأموال أو التهرب الضريبي. يتم تدريب الموظفين أيضاً على كيفية الإبلاغ عن هذه الأنشطة للسلطات.

٤- **العناية الواجبة للعميل (CDD)** : يتعين على المؤسسات المالية تنفيذ تدابير CDD لتحديد عملائها وتقييم مخاطر غسل الأموال أو التهرب الضريبي. تتضمن تدابير CDD التحقق من هوية العملاء، وتقييم الغرض من الحساب، ومراقبة نشاط الحساب لأي معاملات مشبوهة.

٥- **التكنولوجيا** : تستخدم المؤسسات المالية التكنولوجيا لاكتشاف ومنع غسل الأموال والتهرب الضريبي. يستخدمون البرامج والحلول التكنولوجية الأخرى لمراقبة نشاط الحساب وتحديد أي معاملات مشبوهة. على سبيل المثال، تستخدم بعض المؤسسات المالية الذكاء الاصطناعي للكشف عن أنماط السلوك المشبوه.

تعد غسل الأموال والتهرب الضريبي جرائم خطيرة لها تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع. تلعب الحكومات والمؤسسات المالية دوراً حاسماً في مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية. تقوم الحكومة بإنشاء قوانين ولوائح، في حين تنفذ المؤسسات المالية تدابير الامتثال التي تضمن امتثالها لهذه القوانين. يعد التعاون بين الكيانات ضرورياً لتحديد ومنع غسل الأموال والتهرب الضريبي.

شكل (٤) يوضح دور الحكومة والمؤسسات المالية في مكافحة الأموال والتهرب الضريبي.



سابعاً: مستقبل التهرب الضريبي وغسل الأموال:

كانت غسل الأموال والتهرب الضريبي تحدياً كبيراً للحكومات وصانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. تم ربط الأنشطة غير القانونية بجرائم مختلفة مثل الفساد، والاتجار بالمخدرات، وتمويل الإرهاب، والتي تشكل تهديداً كبيراً للنظام المالي العالمي. على الرغم من الجهود العديدة لمكافحة هذه الجرائم، فإنهم يستمرون في التطور، ويجدون المجرمين طرقاً جديدة للتهرب من الكشف. مستقبل غسل الأموال والتهرب الضريبي هو موضوع اجتذب اهتماماً كبيراً، وقد قدم الخبراء رؤى حول الاتجاهات التي من المحتمل أن تشكل مستقبل هذه الجرائم. في هذا القسم، سنناقش مستقبل غسل الأموال والتهرب الضريبي، والاتجاهات الناشئة، وتأثيرها المحتمل.

١ - العملات المشفرة:

أصبحت العملات المشفرة شائعة في السنوات الأخيرة، وطبيعتها اللامركزية تجعلها جذابة للمجرمين. توفر العملات المشفرة عدم الكشف عن هويتها ويمكن استخدامها لنقل الأموال عبر الحدود دون مرور

المؤسسات المالية، مما يجعل من الصعب تتبع المعاملات. يمكن للمجرمين استخدام العملات المشفرة لغسل الأموال أو التهرب من الضرائب. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩، قامت الشرطة الوطنية الإسبانية بتفكيك منظمة إجرامية استخدمت العملات المشفرة لغسل أكثر من ٩ ملايين يورو (١٠.٥ مليون دولار) من تهريب المخدرات.

٢- الذكاء الاصطناعي (AI) :

تقوم الذكاء الاصطناعي بتحويل القطاع المالي، ويجد المجرمون أيضاً طرقاً لاستخدامه لصالحهم. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة عملية غسل الأموال، مما يجعل من الصعب على وكالات إنفاذ القانون اكتشافها. يمكن للمجرمين استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد أفضل المواقع لغسل الأموال أو التهرب من الضرائب. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الملاذات الضريبية أو المناطق ذات اللوائح الضعيفة لمكافحة غسل الأموال.

٣- التكنولوجيا التنظيمية:

وهي مجموعة من التقنيات التي تساعد المؤسسات المالية على الامتثال للوائح. يمكن أيضاً استخدام التكنولوجيا التنظيمية لمنع غسل الأموال والتهرب الضريبي. يمكن أن تساعد شركة RegTech Solutions البنوك على تحديد المعاملات المشبوهة أو العملاء، مما يسهل على وكالات إنفاذ القانون اكتشاف الجرائم المالية والتحقيق فيها. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا البيومترية البنوك على التحقق من هوية عملائها ومنع الاحتيال.

٤- تقنية Blockchain :

تقنية blockchain لديها إمكانيات كبيرة لمنع غسل الأموال والتهرب الضريبي. تجعل الطبيعة اللامركزية لتكنولوجيا blockchain من الصعب تغيير البيانات أو حذفها، مما يسهل تتبع المعاملات. يمكن

استخدام blockchain لإنشاء سجل شفاف وغير قابل للتغيير للمعاملات المالية، مما يجعل من السهل على وكالات إنفاذ القانون اكتشاف الجرائم المالية والتحقيق فيها.

• الخلاصة:

التهرب الضريبي وغسل الأموال هي جرائم تستمر في التطور، ويجد المجرمون طرقاً جديدة للتهرب من الكشف. تعتبر العملات المشفرة، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا التنظيمية، و blockchain بعض الاتجاهات الناشئة التي من المحتمل أن تشكل مستقبل هذه الجرائم. يجب أن تكون الحكومات وصانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون استباقية في اعتماد تقنيات وأنظمة جديدة لمنع الجرائم المالية وحماية النظام المالي العالمي.

الفصل الثاني

أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد السعودي

تعريف الضريبة في النظام السعودي: تعرف الضريبة بشكل عام على أنها نصيب الحكومة من أرباح المكلف أو دخله ,وقد تكون ضريبة على استخدامه او استهلاكه سلعا معينة وتحصل الضريبة إجباريا وهي ليست أجراء عقابيا، بل هي نصيب للدولة وتعتبر اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الحكومة ويلزم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بأدائه للدولة بصفة نهائية .

أنواع الضرائب في النظام السعودي: هناك العديد من الضرائب ، ولكل نوع العديد من التطبيقات طبقاً لظروف التطبيق والغاية منه, فهناك ضرائب على الدخل كالتالي تكون على ربح الشركات أو على دخل الأفراد ، وهناك أيضا ضرائب على الاستهلاك والتي تفرض عندما يستهلك الخاضع للضريبة سلعا أو خدمات معينة كالضريبة على المنتجات البترولية أو مشروبات الطاقة أو بعض السلع الاستهلاكية.

ومن أكثر أنواع الضرائب استخداما في النظام السعودي ما يلي:

١- ضريبة المبيعات:

هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المستهلك النهائي لكن لا يقوم هو بتوريدها للجهة المخولة بتحصيل هذه الضريبة بل بائعها هو من يقوم بتوريدها , لذا فهي ضريبة غير مباشرة, وتدفع هذه الضريبة للحكومة على كل عملية توريد للسلع والخدمات المشمولة في هذه الضريبة وتتميز هذه الضريبة بسهولة التنفيذ وعدم التعقيد.

٢- ضريبة الدخل:

هي ضريبة عادة تكون مباشرة وتفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وتكون أحيانا متدرجة حسب دخل الشخص وهذه الضريبة مطبقة في المملكة العربية السعودية على المستثمر الأجنبي بنسبة ٢٠٪ من صافي الدخل السنوي الخاضع للضريبة.

٣- ضريبة طريق:

هي ضريبة مطبقة على كل من يستخرج رخصة قيادة أو يسلك طرقا معينة أو يمتلك مركبة.

٤- ضريبة السلع الانتقائية:

هي ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك النهائي وتفرض على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية وتُحصل على مرحلة واحدة من الموردين أو المصنعين.

٥- ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة غير مباشرة تفرض على استيراد السلع والخدمات وتوريدها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع.

ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

أولاً: تعريفها :

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على توريدات السلع والخدمات وعلى الاستيراد للأشخاص الذي يقومون أو سيقومون مستقبلاً بممارسة نشاط اقتصادي بوصفها مهنة رئيسية لهم أياً كان الهدف من النشاط .

ثانياً: أهدافها:

تتعدد وتتنوع الأهداف من فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ومن هذه الأهداف ما يلي:

تنويع مصادر الدخل الحكومي ف طالما اعتمد دخل المملكة العربية السعودية على النفط ومشتقاته، وهذا ما جعل أسعار النفط المؤشر لنمو الاقتصاد السعودي وانكماشه، فمتى ما ارتفعت أسعار النفط العالمية زادت إيرادات الحكومة السعودية وزاد بذلك الأنفاق وانتعش الاقتصاد ومتى انخفضت أسعار النفط قلت إيرادات الحكومة وانخفض الأنفاق الحكومي وهذا ما يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وهذا بلا شك عيب عظيم أن يعتمد الاقتصاد على مصدر واحد فأصبح من الضروري إيجاد مصدر آخر للدخل الحكومي

يخفض من تأثير التغير في أسعار النفط شريطة أن يكون المصدر الآخر لا يعتمد على الإيرادات النفطية

وللتحول من اقتصاد قائم على دخل الحكومة السعودية إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والقطاع الخاص و تلافى سلبيات التهرب الجمركي في المملكة العربية السعودية إذ أن ضريبة القيمة المضافة تفرض وتورد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج حسب سعر البيع أما الرسوم الجمركية فتحصل مرة واحدة وقت الإفراج الجمركي عند الاستيراد وتكون على السعر المتوقع للبيع

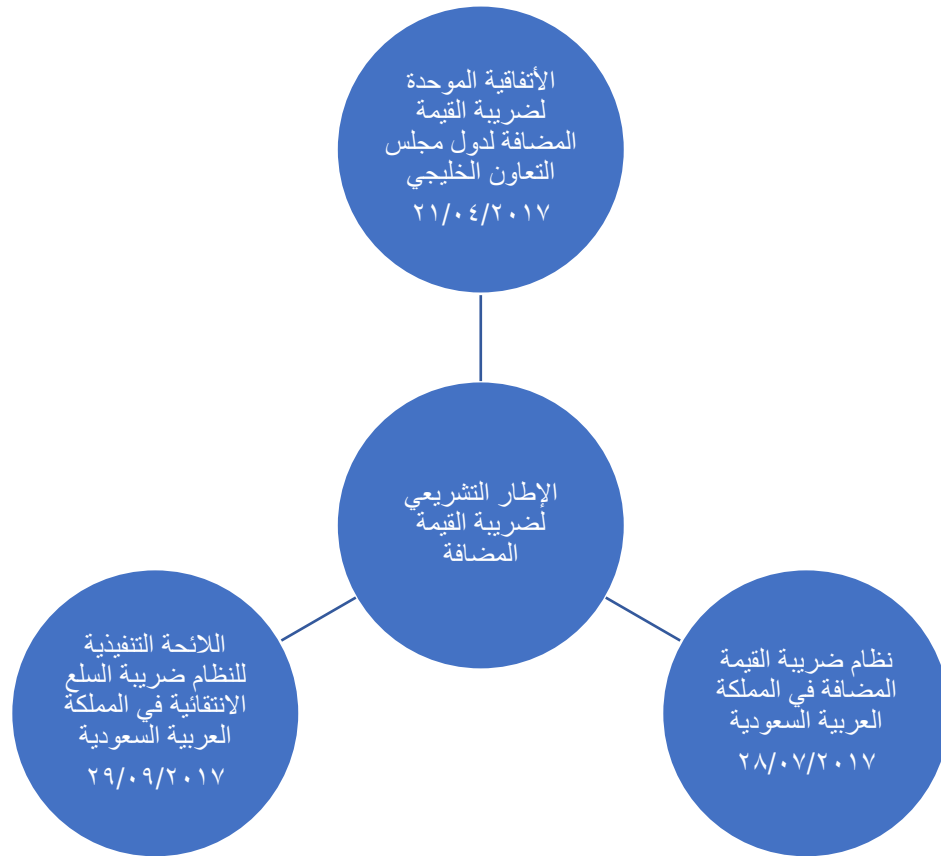
الضريبة تنظم الاقتصاد السعودي وتوفر معلومات محاسبية أكثر دقة.

الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة :

يتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي المقررة من قادة الدول الأعضاء والمقررة من المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/ ٥١ وتاريخ ١٤٣٨/٥/٣ هـ وبدورها تضع الإطار العام لضريبة القيمة المضافة في هذه الدول .

ويتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية أيضاً من نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية الذي يضع أسس التعليمات الخاصة بهذه الضريبة والذي اعتمد ونشرت نسخته النهائية في ١٤٣٨/١١/٤ هـ وتأتي اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية لتضع الأنظمة والمعالجات التفصيلية والتنفيذية لتطبيق الضريبة وتكون بشكل خاص مفسرة لما ورد في النظام.

شكل (٥) يوضح الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة بالمملكة.



التهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية.

التهرب الضريبي هو إجراء غير قانوني يتجنب فيه الفرد أو الشركة دفع المسؤولية الضريبية ويعتبر التهرب الضريبي في النظام الضريبي السعودي عملية مخالفة للقانون، حيث يقوم المكلفون بعملية خداع وتحايل على الدولة والحكومة والمؤسسة التي تقوم بفرض الضرائب ويتم تحديد وتصنيف التهرب الضريبي وفقاً لنوع الخلاف الضريبي المرتبط به وسبب تجنب الدفع وهو يشمل الاحتيال الضريبي و التغطية الضريبية و التهرب من الدفع، وتجنب دفع المستحقات الضريبية.

وإذا تم تحديد الخلاف ضريبياً كتهرب ضريبي يمكن للمكلف تقديم معاملة إعادة التقييم إلى مراكز الضرائب للمطالبة فيها بمغادرة المستحقات الضريبية وهناك دائماً مسؤولية مشتركة بين المكلفين والدولة في تحديد المستحقات الضريبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الاحتياجات الضريبي ..

أسباب التهرب الضريبي:

يمكن تلخيص أسباب التهرب الضريبي في عدة نقاط :

أولاً : الأسباب النفسية والسلوكية :

على الرغم من شيوع التهرب الضريبي في غالبية دول العالم ولكن نطاقه او حجمة يختلف من بلد الى آخر ، كما أنه يختلف من شخص الى آخر . إذ ان هناك مجموعه من العوامل النفسية التي تحكم سلوك المكلفين وتؤثر فيه بشكل قد يزيد او يخفف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة .

ثانياً: أهمية النقود لدى الفرد :

تلعب النقود دوراً مهماً في حياة الفرد باعتبارها وسيلة مبادلة مهمة رئيسية يستخدمها الفرد للحصول على ما يشبع حاجاته ورغباته ومن هنا تنشأ قيمة النقود ومن هذا المنطلق تبدو لدى الفرد الرغبة المنطقية في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من ثروته .

ثالثاً : العبء النفسي للضريبة :

هذا العبء يستجسد في انطباعات المكلفين الناجمة عن تكليفهم بالضريبة والتي ينعكس صداها على تصرفاتهم .

رابعاً : زيادة سعر الضريبة :

ويقصد بسعر الضريبة نسبة مبلغ الضريبة الى الوعاء الضريبي وبالتالي فالتهرب يختلف بالنسبة لكل ضريبة حسب ارتفاع معدلها فالضرائب ذات المعدلات العالية تدفع المكلفين بها للتهرب منها بأي طريقة.

خامساً : فرض ضرائب جديدة او تعديل أسعارها :

يلعب استقرار التشريع الضريبي دوراً في تخفيف العبء النفسي للضريبة على المكلفين بها وذلك لما يرسخه من وضوح في التشريع الضريبي ويسهل إجراءات ربط الضريبة.

سادسا: ضعف الوعي الضريبي:

يُعد ضعف الوعي الضريبي من الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي فكلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعف الدافع الى التهرب وبالعكس كلما كان الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعيفا كان الباعث النفسي على التهرب الضريبي قويا، وسادت كراهية الضريبة.

أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي:

يمكن تصنيف أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي إلى عدة أنواع، منها عدم تسجيل التاجر لنفسه في النظام الضريبي، أو التلاعب بالفواتير وتضخيم المصاريف لتقليل الضريبة الواجبة، وكذلك عدم تسجيل المبيعات والدخل الفعلي للتاجر بجانب الاستعانة بطرق تحويل المال بريدياً أو اساليب تمويه الربح لتقليل الضريبة ويتم تقديم عقوبات قانونية صارمة لكل من يقوم بالتهرب الضريبي، لذلك فالامتنثال للضرائب يعد ضروريا وموضوعيا للحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي.

أنواع التهرب الضريبي:

التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع:

تتمثل أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي في الكثير من الطرق والأساليب، وتشمل التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع ، يعتبر التهرب المشروع هو الطريقة القانونية التي يستخدمها المكلفين لتقليل دفع الضرائب عن طريق التخفيف من قيمة الضريبة المستحقة وعلى الجانب الآخر، يتمثل التهرب الغير مشروع في استخدام طرق غير قانونية لتفادي دفع الضرائب، مثل تقديم معلومات غير صحيحة، أو تجنب تسجيل عمليات البيع والشراء

يهدف النظام الضريبي في السعودية إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، ولذلك فإن التهرب الضريبي يعتبر مخالفة قانونية ويتم معاقبته بعواقب قانونية صارمة لذلك، يجدر بالمكلفين الالتزام بتسديد الضرائب المستحقة والحرص على تجنب التهرب الضريبي بمختلف أشكاله.

العواقب القانونية للتهرب الضريبي:

تعتبر العواقب القانونية للتهرب الضريبي في النظام السعودي من الأمور المهمة التي يجب على المكلفين الأخذ بها بعين الاعتبار فقد يتعرض المتهربون الضريبيون لعقوبات مختلفة، بما في ذلك الغرامات المالية، وحرمان من بعض المزايا الضريبية، والمحاسبة الجنائية والمدنية وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي إلى تفويض النظام الضريبي بأكمله، بما في ذلك تقليل الإيرادات المالية للدولة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي وللمساعدة في مواجهة هذا المشكلة، يمكن للمكلفين استخدام الوسائل القانونية المتاحة لهم لتجنب الضرائب، ويجب عليهم الالتزام بالقوانين الضريبية وتحقيق الامتثال الضريبي الكامل لتفادي العواقب القانونية المحتملة.

استخدام الوسائل القانونية في تجنب الضرائب:

يمكن للأفراد والشركات في نظام المملكة العربية السعودية استخدام الوسائل القانونية المتاحة لتجنب دفع الضرائب بشكل غير مشروع، ولكن يجب أن يتم ذلك بشكل شرعي ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وتشمل تلك الوسائل التقدم بتصريحات ضريبية صحيحة وصحيحة، والاستفادة من المعاملات والانفاق المسموح بها، والتأكد من تلبية جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بالضريبة. يحث النظام السعودي على الالتزام بالقوانين والتعاون الكامل في تنفيذها، ويتجنب المكلفون العواقب القانونية الجمة التي قد تنتج عن التهرب الضريبي لتجنب الأضرار المحتملة على الاقتصاد المحلي.

أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد المحلي:

تؤثر ظاهرة التهرب الضريبي بشكل كبير على الاقتصاد المحلي في المملكة العربية السعودية، حيث تؤدي إلى خلق فجوة كبيرة في موازنة الحكومة. وبما أن الحوكمة المالية في المملكة تعتمد بشكل كبير على إيرادات الضرائب، فإن التهرب الضريبي يؤثر على النمو الاقتصادي ويتسبب في تراجع الخدمات المقدمة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التهرب الضريبي بمثابة نوع من أنواع الظلم الاجتماعي،

حيث يستفيد المتهربون من الخدمات والمنشآت الحكومية دون دفع الضرائب المستحقة عليهم. لذلك، فإن الحد من التهرب الضريبي يعتبر أمرًا مهمًا في بناء اقتصاد قوي ومزدهر في المملكة العربية السعودية.

التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية:

إن التهرب الضريبي يشكل تحديًا كبيرًا أمام التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية فالتهرب يؤدي إلى الحد من حصيلة الدخل الضريبي، وبالتالي تقليل القدرة التمويلية للحكومة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، كما أن التهرب يؤدي إلى التشويش على نظام العدالة الضريبية، وعدم توفير الحماية التي تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بمنافسة الشركات الكبيرة المتلاعببة بالضرائب وبالتالي فإن التهرب الضريبي يؤثر على عدم الوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويضر بإمكانية الحصول على خدمات ذات جودة عالية لذلك، يجب على الحكومة والمكلفين تطبيق أفضل الممارسات لتطوير نظام ضريبي فعال وتعزيز التزام المكلفين بدفع الضرائب.

دور الحوكمة الضريبية في الحد من الهروب الضريبي:

تعد الحوكمة الضريبية أحد الأسس الرئيسية للحد من التهرب الضريبي في النظام الضريبي السعودي حيث تتضمن الحوكمة الضريبية عدة آليات ومبادئ تهدف إلى زيادة الشفافية والعدالة، وتحفيز المكلفين للامتثال للضرائب وتعمل هذه الآليات على توضيح الأنظمة الضريبية وتقليل فرص الهروب الضريبي، كما تهدف إلى زيادة فاعلية جهود الإدارة الضريبية في إجراء المراجعات وفحص التقارير المالية. بالتالي، يمكن للحوكمة الضريبية أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتحفيز المكلفين للامتثال للضرائب، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين نوعية الحياة للمجتمع.

استراتيجيات الحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي:

تعمل الحكومة السعودية على تطبيق سلسلة من الاستراتيجيات للحد من التهرب الضريبي في النظام

السعودي، وتشمل هذه الاستراتيجيات:

- تحسين جودة الخدمة الضريبية

- تسهيل الإجراءات الضريبية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة

كما توفر الحكومة العديد من المزايا والحوافز للمكلفين، من خلال تخفيضات الضرائب وتسهيل الإجراءات للوفاء بالالتزامات الضريبية.

كما توجد برامج تدريبية لتوعية المكلفين بأهمية الامتثال للضرائب وتجنب التهرب الضريبي، وتساهم هذه البرامج في تحفيز المكلفين للالتزام بالضرائب وتحسين نوعية الخدمة الضريبية.

علاوة على ذلك، تتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية والمصارف لمنع استخدام الأموال غير المشروعة وتهرب الضريبي عبر مراقبة الحسابات المالية والمستثمرين.

يمكن أن تساهم هذه الاستراتيجيات في تحسين صدقية وشفافية النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية.

دور المكلفين في ضمان الامتثال للضرائب والحد من التهرب الضريبي :

يلعب المكلفون دوراً مهماً في ضمان الامتثال للضرائب والحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي

يجب عليهم التعرف على القوانين الضريبية وتطبيقها على نحو صحيح، والتقيد بالمهلة الزمنية لتقديم

الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب كما يجب على المكلفين تسجيل أنشطتهم التجارية وإصدار فواتير

ضريبية صحيحة ودقيقة لتفادي تهم الفواتير الغير صحيحة بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم توظيف

خبراء ضرائب لمساعدتهم على فهم التشريعات الضريبية وضمان التوافق معها يحتاج المكلفون أيضًا إلى

التعامل بحرص مع الإدارة الضريبية والإبلاغ عن أي خطأ في الأساليب الضريبية لتقادي المشاكل في المستقبل عندما يلتزم المكلف بتقادي التهرب الضريبي، فإنه يحمي نفسه ويساهم في حماية اقتصاد البلاد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي.

الفصل الثالث

أثر غسل الأموال على اقتصاد المملكة

تعريف غسل الأموال في النظام السعودي:

ضم الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع وبصفة خاصة عن المخدرات وتجارة السلاح الى أموال أخرى نظيفة مستخدمة في استثمارات مشروعة وهو الأمر الذي يؤدي بدوره الى صعوبة متابعتها وفرزها بمعرفة الأجهزة الرقابية والقانونية وهناك فرق بين الأموال القذرة والأموال السوداء فالأولى هي الأموال المراد تنظيفها والتي تنتج أساسا من الأنشطة غير المشروعة والتي يفضل أصحابها دفع الضرائب عليها لإضفاء نوع من الشرعية عليها أما الثانية فهي التي يتم الاحتفاظ بها سرا بهدف التهرب من الضرائب.

المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال:

١- الإيداع لدى البنوك:

في بعض عمليات غسل الأموال تكون البنوك طرفا أساسيا ولذلك فإن عملية الإيداع لدى البنوك تعد هي المرحلة الأولى.

٢- التوظيف:

تعني استثمار الأموال الناتجة من نشاط غير مشروع سواء في صورة إيداعات بالبنوك او المؤسسات المالية أو شراء مؤسسة مالية تجارية لها نشاطها المشروع أو شراء عقارات أو أسهم لإستثماره من فعل غير مشروع في صورة مشروعة.

٣- التمويه:

تعني فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها من خلال مجموعة من العمليات المالية ويطلق عليها أيضا مرحلة التشطير أي أنه يتم تمويه طبيعة هذه الأموال عن طريق العديد من التحويلات سواء داخلية او خارجية لإيجاد العديد من الطبقات التي يصعب الوصول الى منشئها وبالتالي تتم عملية التمويه او التشطير للأموال غير المشروعة لتكون بعيدة الاكتشاف من قبل القائمين على تنفيذ القانون .

٤- الدمج:

يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهرا قانونيا وذلك بان تشترك الأموال الناشئة من الفعل الغير مشروع في مشروع تجاري اخر يعرف عنه مشروعيته ومشروعية مصدر رأس ماله ، بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل من مصدر غير مشروع والمال المتحصل من مصدر شرعي ، وبالتالي يعاد ظهور الأموال غير المشروعة التي تم غسلها مختلطة ومندمجة في النظام الشرعي وتبدو وكأنها متولدة عن أعمال مشروعة .

أساليب عمليات غسل الأموال :

١-التحويل والإيداع عن طريق البنوك :

يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة والأعمال الإجرامية في بنوك أحد الدول التي تسمح بذلك ليقوم بعد ذلك بتحويلها الى الوطن الأصلي للمودعين وبذلك يكون البنك قد علم بغسل الأموال الناتجة عن عمل غير مشروع وجعلها تبدو كأى أموال مشروعة

٢- الصفقات النقدية :

يتم تحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة من الأعمال غير المشروعة الى ذهب ومجوهرات او غيرها من الأصول التي يتمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية حيث تتم عملية غسل الأموال بدون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال .

٣- إعادة الإقراض :

يتم إيداع الأموال غير المشروعة لدى أي بلد خارجي تتوافر فيه العديد من المزايا ، والتي تتمثل في عدم وجود ضرائب على الدخل وإنعدام الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس او شراء الشركات ، والاستقرار السياسي والنقدي ، ثم بعد ذلك يتم طلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في بنك البلد الأجنبي ، مما يمكنهم من الحصول على أموال نظيفة في مظهرها ، يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو ما يشابهها من أنشطة .

٤- الفواتير المزورة :

تتم من خلال عمليات الإستيراد والتصدير فصاحب الأموال القذرة يقوم بإنشاء أو شراء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال ، ويقوم بنفس الشي في البلد الذي تودع الأموال فيه وتتمثل عملية الغسل في هذه الحالة في شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية حيث يشتري الغاسل للأموال سلعا من الشركات التي يراد تحويل الأموال إليها .

نماذج غسل الأموال :

أولا: نموذج المنافسة : أن غسل الأموال تعد من الجرائم التي تتكاثر في ظل الاقتصاد الرأسمالي تحديدا ، لذلك فهي تنتج أثرها في هدم معايير هذا الاقتصاد حيث تعد هذه الجريمة العدو الأول لمنطق التجديد وصنع القرار الاقتصادي السليم .

ويتضح الدور السلبي في نموذج المنافسة من حيث أن عملية تدوير الأموال تجعل المنافسة غير سليمة في قاعدة السوق وحركة العرض والطلب ، فالمشروعات التي يتم تغذيتها بأموال قذرة بقصد غسلها لا تسعى الى منطق المنافسة والربح وإنما يكون هدفها السعي لثبات مشروعيتها .

ثانيا: نموذج العمل الحكومي :

يملك العمل الحكومي مقومات مالية ضخمة تحقق الدولة به أهدافها نسبيا وللعمل الحكومي علاقات ذاتية فيما بين منظماته المختلفة وأخرى القطاع الخاص افردي .

وفي اطار العلاقات الذاتية التي تقوم بين المنظمات الحكومية تؤخذ في الاعتبار من حيث إمكانية وجود أنشطة وظيفية تؤدي الى ارتكاب جرائم يكون استغلال الوظيفة عنصرا رئيسيا فيها وبحيث يكون الناتج الاقتصادي لهذه الجرائم هو المستهدف الأساسي وذلك الاختلاس واستغلال السلطة الممنوحة قانونا للموظف العام في اطار فن

ادارته للأموال التي تضعها الدولة تحت تصرفه لتنفيذ سياستها سواء في الداخل او الخارج .

فتدخل عملية تدوير الأموال في هذا المجال وتجعل العلاقة الاقتصادية بين العمل الحكومي او الخاص عرضة للانهيأار أداء الوعود الكاذبة التي تحظى بها القاعدة الشعبية في الدولة.

ثالثا: النموذج العقاري :

يعد النموذج العقاري أرضا خصبة ومضمونة وأمنة لغسل الأموال فهو النموذج الأكثر اتساعا حيث يمكن من خلاله التوصل الى ثبوت مشروعية الأموال في الوقت الذي يصعب اثبات وجود علاقة بين الأموال القذرة وبين هذا النموذج وهذا النموذج يتخذ العديد من المظاهر الخطرة على الاقتصاد العقاري للدولة .

رابعا: النموذج الافتراضي :

أن دخول الأموال الناجمة عن الجريمة في إطار المشروعية يمكن أن يتم في صور مختلفة الاشكال ولكن أهمها على الاطلاق هو النموذج الذي تطرحه الانترنت والعالم الافتراضي حيث ساحت فرصة جيدة لمالكي الأموال القذرة باستخدام الانترنت لفتح مجالات جديدة للتحويل من القذارة الى النظافة والمشروعية سيما بعد ظهور المصارف الافتراضية التي يتم تأسيسها وتسجيلها وتحديد مركزها الرئيسي وفروعها عبر الانترنت ولقد كان النموذج الافتراضي محض ازعاج لفريق عمل FATF في تقريره عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ حيث أشار الى الإمكانات الضخمة التي يمكن ان تقدمها المصارف الافتراضية لمرتكبي جرائم غسل الأموال ثم أن كشف عمليات غسل الأموال يحتاج الى جهد فائق قد يكون من الصعوبة الوصول الى نتائج إيجابية بشأنه في فترة زمنية قصيرة وذلك يعني ان جهودا كبيرة يجب ان تبذل في هذا الاطار .

الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال :

١ - الآثار الاقتصادية :

على مستوى اقتصاد المملكة العربية السعودية :

- إضعاف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة نظرا لضعف مصداقية البيانات والإحصائيات المتاحة في ظل عدم القدرة على قياس حجم هذه العمليات >
- إضعاف استقرار السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي نتيجة للنقلات الشديدة في حركة الأموال والودائع والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- وجود قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يساهم في حدوث ضغوط تضخمية في اقتصاد المملكة العربية السعودية وارتفاع المستوى العام للأسعار .
- نقص الدخل الحقيقي نتيجة الأموال المهربة خارج الدولة .
- التأثير غير المباشر بزيادة أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة أسعار الأراضي في كثير من الدول التي يتم فيها غسل الأموال عن طريق الاستثمار العقاري .
- التأثير السلبي على الموارد الحكومية نتيجة عدم سداد ضرائب عن الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة .

٢ - على مستوى الجهاز المصرفي :

- تهديد الاستقرار المالي والمصرفي نتيجة لتعرض المؤسسات المالية والمصرفية لمخاطر فقدان الثقة والسمعة
- إمكانية إنهيار البورصات التي تستقبل الأموال غير المشروعة نتجة للبيع المفاجئ للأوراق المالية الذي يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم .

٣- الآثار السياسية :

- إنتشار الفساد السياسي والإداري وإستغلال النفود .
- الإضرار بسمعة بعض الدول لكونها تشتهر على المستوى الدولي بتفشي ظاهرة غسل الأموال بها ، مما يؤدي الى هروب الإستثمار الأجنبي .
- إمكانية توجية الأموال الناتجة عن غسل الأموال الى تمويل التنظيمات الإرهابية ، مما يؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار .
- إمكانية تسرب غاسلو الأموال الى بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة مثل المجالس الشعبية والنيابة وتمتعهم بحصانة خاصة في تشريعات الدولة .

٤- الآثار الاجتماعية :

- تفاقم مشكلة البطالة إذ أن الأموال المراد غسلها تكون أموال ساخنة تبحث عن الربح السريع ولا تهتم بالمشروعات الإنتاجية التي تخلق فرصا للعمالة.
- انتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم مثل الرشوة والاختلاس والاستيلاء.
- صعود فئات اجتماعية دنيا الى أعلى الهرم الاجتماعي.
- التأثير على عدالة توزيع الأعباء الضريبية على فئات المجتمع.

أمثلة الطرق غير الشرعية للتسوية :

- سواء نقدا او عينا - عمليات التهريب او التحركات الرأسمالية او تمل أصول أجنبية بشكل غير قانوني ويحدث ذلك خاصة في الدول التي يحرم فيها تملك عقارات أجنبية او التي تسمح بالتملك بشروط معينة او التي تكون عملتها غير قابلة للتحويل .

والمناطق التي ينتشر فيها نظام الحوالة في الدول الغنية التي بها عمالة أجنبية فقيرة مثل دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ترسل منها الحوالات الى الدول النامية التي تنتمي اليها العمالة مثل الهند والباكستان والدول الافريقية .

هذا وقد ساعد على انتشار نظام الحوالة الثقافات والعادات لبعض المجتمعات وانخفاض أسعار بعض العملات وزيادة الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء ، والى جانب الصعوبات التي تواجه المهاجرين الغير رسميين في فتح حسابات في بنوك المهجر .

أضرار ومخاطر غسل الأموال:

ينتج عن غسل الأموال اضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية كثيرة ، تأتي من نقل الأموال الى الخارج كان يمكن استثمارها في التنمية لتغذية الاقتصاد الوطني التي تفيد منه الدولة والمواطنون وتوظف في مشاريع تمتص الايدي العاملة وتساهم في الاستقرار ويؤدي غسل الأموال الى الركود الاقتصادي وخفض معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عجز المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض القدرة الإنتاجية وتراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم ، قد تقوم شبعة غسل الأموال في حالة قيام العميل بتبديل كميات ضخمة من أوراق ذات فئات صغيرة الأوراق نقدية ذات فئات كبيره وكما يلجأ صاحب غسل الأموال الى ما يعرف بأسلوب تجزئة الايداعات او ما يطلق عليه في بعض الأحوال اعاده هيكلة الايداعات .

وتتجلى الأخطار والأضرار الاقتصادية لغسل الأموال في استنزاف الاقتصاد الوطني :

أن نقل الأموال الى خارج البلاد بقصد غسلها في دول أخرى ، يؤدي الى حرمان البلد من الأموال والارصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد الوطني ، مما يحول دون استثمار تلك الأموال في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخولا للدولة والافراد وتساهم في الحد من البطالة وتعمل زياده التشغيل وارتفاع

معدلات نسبة القوى العاملة وينعكس عن استنزاف الاقتصاد الوطني مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، منها زيادة الدين الخارجي والداخلي على عبء الدولة ، وزيادة عجز الموازنة السنوية وتكراره .

ويؤدي تهريب الأموال الى الخارج لغسلها وأيضاً استخدام الأموال المغسولة في تنفيذ صفقات استثمارية غير منتجة ، الى الكساد والركود الاقتصادي المستمر مع استمرار عمليات غسل الأموال .

ويترتب أيضاً انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الى تزايد عمليات غسل الأموال الى اهتمام الدول بالشؤون الأمنية ومضاعفة الانفاق عليها على حساب خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعرقلة برامج الإصلاح الاقتصادي مما ينعكس سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي الى تراجعها ، أي ان العلاقة تكون بين هذين المتغيرين علاقة طردية فكلما زاد حجم عمليات غسل الأموال كلما زاد انخفاض الناتج المحلي .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد.

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

تم إجراء الدراسة وفق خطوات عملية منظمة لتخرج وفق ما تم الاستجابة لها وهذه الخطوات هي:

- وضع الاستبيان بصورة منظمة وعرضه على عينة الدراسة.
- دراسة مجتمع الدراسة وأخذ تحديد العينة التي تمثل موضوع الدراسة وتطبق عليها شروط الدراسة.

- توزيع الاستبيان إلكترونياً على "جوجل درايف" واستلام الاستجابات عليها من عينة الدراسة.
- إدخال استجابات أفراد العينة إلى الحاسوب جداول ورسومات توضيحية.
- عولجت البيانات إحصائيات للوصول إلى النتائج ونقدها ومناقشتها.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثتان بشكل أساسي على الاستبيان للتعرف على آراء المبحوثين في الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم تصميم الاستبانة التي ستكون موجهة لعينة الدراسة.

منهج الدراسة:

يتكون نموذج البحث الافتراضي من متغيرين:

الأول: المتغير المستقل وهو الوعي الضريبي عند المكلفين.

الثاني: المتغير التابع التهرب الضريب وغسيل الأموال.

تم استخدام الاستبيان وتوزيع الرابط على عينة الدراسة وتم استلام الردود باستجاباتهم لهذا الاستبيان

وأجري التحليل الإحصائي لهذه المعلومات بعد فرزها وتصنيفتها، بعد الاطلاع على الأدبيات

الاجتماعية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات

الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها النهائية من جزئين، وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها، وثباتها:

١ - **القسم الأول:** يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: (الجنس

- العمر - المؤهل العلمي - مستوى دخل الأسرة - الحالة الاجتماعية - العمل).

٢ - **القسم الثاني:** ويتكون من (١٥) عبارة، موزعة على أربعة محاور أساسية، والجدول رقم (١)

يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

الجدول رقم (١) محاور الاستبانة وعباراتها.

رقم الفقرة	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
١	انخفاض المعدل الضريبي يساهم في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.			
٢	السياسات الحكومية تساهم في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.			
٣	وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في التزامهم الضريبي.			
٤	توجد قوانين وتشريعات كافية تحارب الفساد والمتهربين ضريبياً.			
٥	توجد شفافية وعدالة في الضرائب المفروضة تعز في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.			
٦	تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.			
٧	التشديد في العقوبات الرادعة من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.			

٨	حرص المكلف على الالتزام بأداء واجبه الضريبي وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.		
٩	إصلاح الضرائب عن طريق خلق مراكز للضرائب من شأنه يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.		
١٠	للعوي الضريبي أن يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.		
١١	الرقابة الجبائية المفروضة من طرف الجهات الحكومية تحد من التهرب الضريبي.		
١٢	التوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة يساعد في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.		
١٣	نحتاج لانتقاء عبارات واضحة عند صياغة أو تعديل أي من مواد قانون ضريبة الدخل.		
١٤	يتوجب اتباع أسلوب الترغيب لا التهيب من قبل دائرة ضريبة الدخل.		
١٥	نحتاج القيام بحملات إعلامية عن انتفاع المواطن من الضريبة.		

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (موافق - محايد - غير موافق). ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: موافق (٣) درجات، محايد (٢) درجات، غير موافق (١) درجتان.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الثلاثي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى $(3 - 1 = 3)$ ، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس $(3 \div 4 = 0.75)$ ، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (١)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) التالي:

الجدول رقم (٢) تقسيم فئات مقياس ليكرت الثلاثي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
١	موافق	٣.٤١	٤.٢٠
٢	محايد	٢.٦١	٣.٤٠
٣	غير موافق	١.٨١	٢.٦٠

وتم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات أفراد

عينة الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً.

(أ) **صدق أداة الدراسة:** صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت كما يقصد به

شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى،

بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها وقد قامت الباحثتان بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

١- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):** للتعرف على مدى الصدق

الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، تم عرضها بصورتها الأولية على

عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (٣) محكماً ،

وقد طلب من السادة المحكمين مساهمتهم في تحكيم هذه الاستبانة، وإبداء آرائهم بمدى مناسبتها

لموضوع الدراسة، ومدى انتمائها للبعد الذي أدرجت فيه، ومدى وضوحها لغوياً، وإبداء ما يرونه من

تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات.

وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملاحظات، تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية

المحكمين، ومن ثم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية .

٢- صدق الاتساق الداخلي للأداة: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم

حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة

ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وتوضح

الجدول التالية معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

وفيما يلي عرضاً لنتائج آراء عينة الدراسة وتحليلها إحصائياً من خلال متغيرات الدراسة التي تم

تحديدها، حيث سنقوم بتناول خصائص أفراد عينة الدراسة من البيانات الأولية، والإجابة على تساؤلات

الدراسة من خلال بيان آراء عينة الدراسة في أهم آثار التهرب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد

المملكة العربية السعودية، كما يلي:-

أولاً : خصائص أفراد عينة الدراسة:

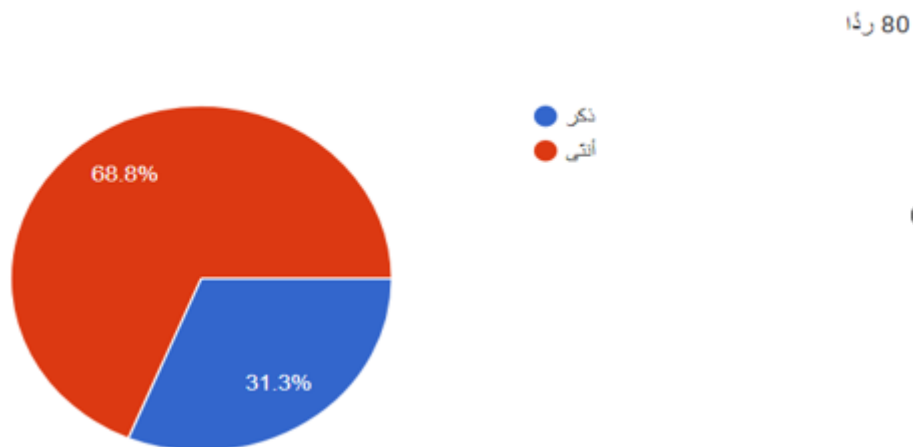
تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسية لوصف أفراد عينة الدراسة، وتشمل: (الجنس - العمر - المؤهل

العلمي - دخل الأسرة - الحالة الاجتماعية - العمل)، والتي لها مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة،

بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى

عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالدراسة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

١ - الجنس:



الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

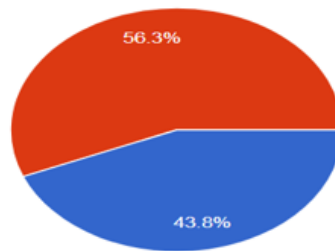
النوع	التكرار	النسبة
ذكر	٥٥	٦٨.٨٠
أنثي	٢٥	٣١.٣٠
المجموع	٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن (٥٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٦٨.٨٠٪ من

إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور ، بينما (٢٥) منهم يمثلون ما نسبته ٣١.٣٠٪ من إجمالي أفراد عينة

الدراسة إناث.

٢- العمر بالسنوات:



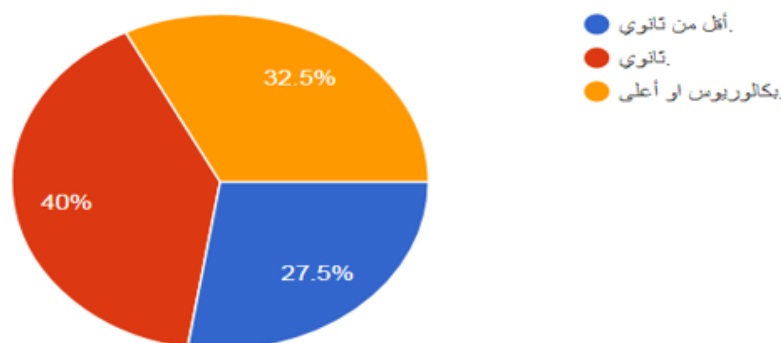
الجدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر بالسنوات

العمر بالسنوات	التكرار	النسبة
من ٢٠ إلى ٣٢ سنة	٣٥	٤٣.٨٠
من ٣٣ إلى ٦٠ سنة	٤٥	٥٦.٣٠
المجموع	٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن (٣٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٣.٨٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٢٠ إلى ٣٢ سنة، بينما (٤٥) منهم يمثلون ما نسبته ٥٦.٣٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٣٣ إلى ٦٠ سنة.

٣- المؤهل العلمي :

80 ردًا



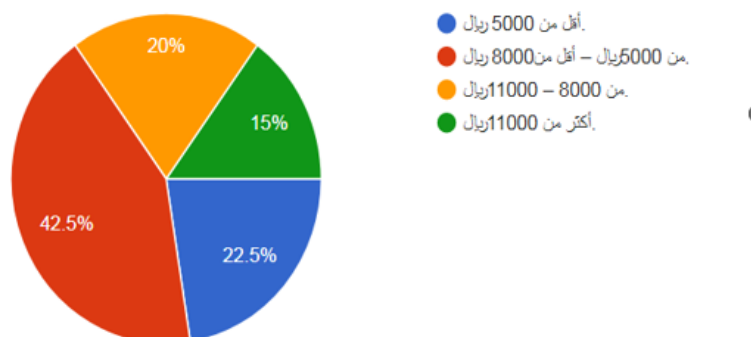
الجدول رقم (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة التعليمية

النسبة	التكرار	الحالة التعليمية
٢٧.٥٠	٢٢	أقل من ثانوي
٤٠	٣٢	ثانوي
٣٢.٥٠	٢٦	بكالوريوس أو أعلى
١٠٠٪	٨٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٥) أن (٢٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٧.٥٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة التعليمية أقل من ثانوي، بينما (٣٢) منهم يمثلون ما نسبته ٤٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة التعليمية ثانوي، و (٢٦) منهم يمثلون ما نسبته ٣٢.٥٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة التعليمية بكالوريوس أو أعلى.

٣- دخل الاسرة:

80 رداً



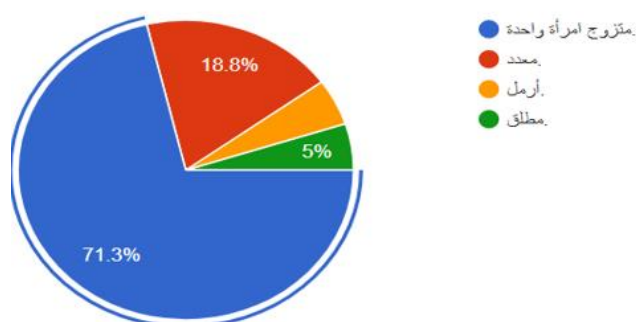
الجدول رقم (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير دخل الاسرة

النسبة	التكرار	دخل الاسرة
٢٢.٥٠	١٨	أقل من ٥٠٠٠ ريال
٤٢.٥٠	٣٤	من ٥٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال
٢٠	١٦	من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١١٠٠٠ ريال
١٥	١٢	من ١١٠٠٠ ريال فأكثر
%١٠٠	٨٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٦) أن (١٨) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٢٢.٥٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة متوسط دخل أسرهم من ٥٠٠٠ ريال ، بينما (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤٢.٥٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة متوسط دخل أسرهم من ٥٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال ، و (١٦) منهم يمثلون ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة متوسط دخل أسرهم من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١١٠٠٠ ريال ، و (١٢) منهم يمثلون ما نسبته ١٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة متوسط دخل أسرهم من ١١٠٠٠ ريال فأكثر.

٦ - الحالة الاجتماعية:

80 ردًا



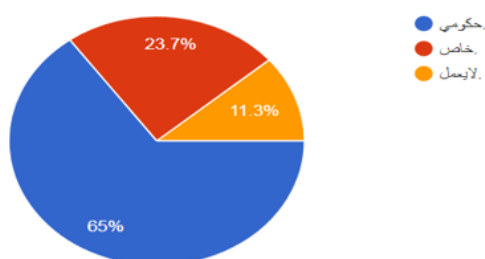
الجدول رقم (٧) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
٧١.٣٠	٥٧	متزوج امرأة واحدة
١٨.٨٠	١٥	معدّد
٥	٤	أرمل
٥	٤	مطلق
٪١٠٠	٨٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (٧) أن (٥٧) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٧١.٣٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة الاجتماعية متزوج امرأة واحدة، بينما (١٥) منهم يمثلون ما نسبته ١٨.٨٠٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة الاجتماعية معدّد، وأن (٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة الاجتماعية أرمل، بينما (٤) منهم يمثلون ما نسبته ٥٪ من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة الاجتماعية مطلق.

٧- الحالة العملية:

80 ردًا



الجدول رقم (٨) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة العملية للأب

الحالة العملية للأب	التكرار	النسبة
حكومي	٥٢	٦٥
خاص	١٩	٢٣.٧٠
لا يعمل	٩	١١.٣٠
المجموع	٨٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) أن (٥٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٦٥% من إجمالي

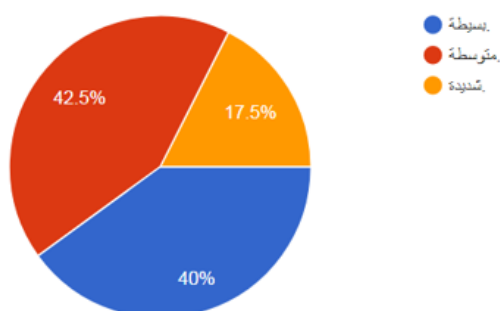
أفراد عينة الدراسة الحالة العملية لوالدهم يعمل بجهة حكومية، بينما (١٩) منهم يمثلون ما نسبته

٢٣.٧٠% من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة العملية لوالدهم يعمل بالقطاع الخاص، بينما (٩) منهم

يمثلون ما نسبته ١١.٣٠% من إجمالي أفراد عينة الدراسة الحالة العملية لوالدهم لا يعمل.

٨- درجة الوعي بأثر التهريب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد المملكة

80 ردًا



الجدول رقم (٩) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق درجة الوعي بأثر التعرب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد المملكة.

درجة الوعي	التكرار	النسبة
بسيطة (خفيفة)	٣٢	٤٠
متوسطة	٣٤	٤٢.٥
شديدة	١٤	١٧.٥
المجموع	٨٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٩) أن (٣٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٤٠٪ من إجمالي

أفراد عينة الدراسة درجة وعيهم بسيطة (خفيفة)، بينما (٣٤) منهم يمثلون ما نسبته ٤٢.٥٪ من إجمالي

أفراد عينة الدراسة درجة وعيهم متوسطة، بينما (١٤) منهم يمثلون ما نسبته ١٧.٥٪ من إجمالي أفراد

عينة الدراسة درجة وعيهم شديدة.

(٢) محاور أسئلة الدراسة:

الجدول رقم (١٠) استجابة أفراد عينة الدراسة حول تحديد آرائهم في التهرب الضريبي وغسيل الأموال:

رقم البند	العبارات	التكرار النسبة %	درجة الموافقة			الرتبة
			موافق	محايد	غير موافق	
٥	توجد شفافية وعدالة في الضرائب المفروضة تعز في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.	ك	٥٣	٢٢	٥	١
		%	٦٦.٣٠	٢٧.٥٠	٦.٣٠	
٢	وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في التزامهم الضريبي.	ك	٤٨	٢٧	٥	٢
		%	٦٠.٠٠	٣٣.٨٠	٦.٣٠	
٨	حرص المكلف على الالتزام بأداء واجبه الضريبي وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.	ك	٣٧	٣٤	٩	٣
		%	٤٦.٣٠	٤٢.٥٠	١١.٣٠	

<u>٤</u>	١٤	٣١	٣٥	ك	وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في التزامهم الضريبي.	٣
	١٧.٥٠	٣٨.٧٠	٤٣.٨٠	%		
<u>٥</u>	١٥	٣٣	٣٢	ك	توجد قوانين وتشريعات كافية تحارب الفساد والمتهربين ضريبياً.	٤
	١٨.٨٠	١٠.٣٠	٤٠.٠٠	%		
<u>٦</u>	١١	٤٧	٢٢	ك	تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي.	٦
	١٣.٧٠	٥٨.٨٠	٢٧.٥٠	%		
<u>٧</u>	١٨	٤٥	١٧	ك	انخفاض المعدل الضريبي يساهم في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.	١
	٢٢.٥٠	٥٦.٣٠	٢١.٣٠	%		
<u>٨</u>	٢٦	٣٨	١٦	ك	التشديد في العقوبات الرادعة من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	٧
	٣٢.٥٠	٤٧.٥٠	٢٠.٠٠	%		
<u>٨</u>	٢٦	٣٨	١٦	ك	التشديد في العقوبات الرادعة من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	٧
	٣٢.٥٠	٤٧.٥٠	٢٠.٠٠	%		
<u>٨</u>	٢٦	٣٨	١٦	ك	التشديد في العقوبات الرادعة من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	٧
	٣٢.٥٠	٤٧.٥٠	٢٠.٠٠	%		
<u>٨</u>	٢٦	٣٨	١٦	ك	التشديد في العقوبات الرادعة من شأنه أن يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي.	٧
	٣٢.٥٠	٤٧.٥٠	٢٠.٠٠	%		
<u>١</u>	٥	٢٢	٥٣	ك	إصلاح الضرائب عن طريق خلق مراكز للضرائب من شأنه يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.	٩
	٦.٣٠	٢٧.٥٠	٦٦.٣٠	%		
<u>٢</u>	٥	٢٧	٤٨	ك	نحتاج القيام بحملات إعلامية عن انتفاع المواطن من الضريبة.	١٥
	٦.٣٠	٣٣.٨٠	٦٠.٠٠	%		
<u>٣</u>	٩	٣٤	٣٧	ك	الرقابة الجبائية المفروضة من طرف الجهات الحكومية تحد من التهرب الضريبي.	١١
	١١.٣٠	٤٢.٥٠	٤٦.٣٠	%		
<u>٤</u>	١٤	٣١	٣٥	ك	يتوجب اتباع أسلوب الترغيب لا التهيب من قبل دائرة ضريبة الدخل.	١٤
	١٧.٥٠	٣٨.٧٠	٤٣.٨٠	%		
<u>٥</u>	١٥	٣٣	٣٢	ك	للعوي الضريبي أن يساعد في مكافحة التهرب الضريبي.	١٠
	١٨.٨٠	١٠.٣٠	٤٠.٠٠	%		
<u>٦</u>	١١	٤٧	٢٢	ك		١٣

	١٣.٧٠	٥٨.٨٠	٢٧.٥٠	%	نحتاج لانتقاء عبارات واضحة عند صياغة أو تعديل أي من مواد قانون ضريبة الدخل.	
١٢	١٨	٤٥	١٧	ك	التوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة يساعد في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.	
	٢٢.٥٠	٥٦.٣٠	٢١.٣٠	%		

من الجدول (١٠) أعلاه يتبين متوسطات الاستجابة تراوحت بين (٦٦.٨٠) والتي نصت على انخفاض

المعدل الضريبي ساهم في الحد من التهرب الضريبي و إصلاح الضرائب عن طريق خلق مراكز

للضرائب تساعد في مكافحة التهرب الضريبي.

وتجيب النتائج السابقة عن أبرز أثر التهرب الضريبي وغسيل الأموال على الاقتصاد، وأبرز الطرق

للحد منهما، وهي خفض المعدل الضريبي، تليها العدالة الاجتماعية بقيمتها، والسياسات الحكومية،

وكذلك القوانين والتشريعات ووضوحها، وتوضيح النفع الراجع للمواطنين والمجتمع، ووضوح القوانين

وشفافيته، ناهيك عن استخدام أسلوب الترغيب واستلال التكنولوجيا، تتناسب قيمة الضريبة مع معدلات

التضخم.

كما أن تأثير المحور المتعلق بالوعي الضريبي وأثره على التهرب الضريبي قد كان كبيراً، وبلغت

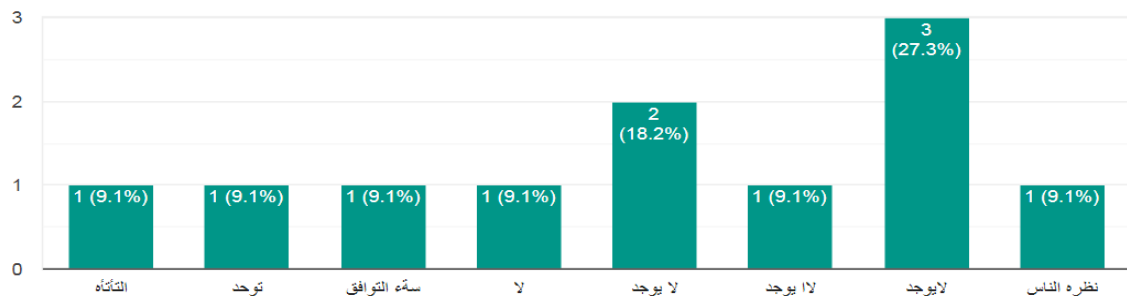
الدرجة الكلية لتأثير جميع هذه العناصر بنسبة (٧٧.٨٪) مما يعني ضرورة دراسة المحور وإيجاد

الحلول الصحيحة لها لمحاولة التقليل من أثرها السلبي على مستوى التهرب الضريبي ولمعرفة أثر

الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي.

شكل (٦) يوضح استجابة أفراد عينة الدراسة للسؤال المفتوح حول تحديد آثار التهرب الضريبي.

11 رداً



يتضح من الشكل السابق رقم (٢) أن (١١) من أفراد عينة الدراسة قد قدموا آرائهم في السؤال المفتوح، وكانت الإضافات كما يلي : (٧) مفردة يمثلون ما نسبته ٧٢.٨٪ منهم بـ (ضعف استخدام التكنولوجيا)، بينما (١) مفردة ويمثل ما نسبته ٩.١٪ من إجماليهم بـ (وعي الناس)، وآخر (١) مفردة قد أضاف (حرص المكلف)، وآخر (١) مفردة قد أضاف (شفافية وعدالة الضرائب) .

الملخص: Summary

بعد الانتهاء من تحليل البيانات وإجابات المستطلعين فقد خرج البحث بالنتائج الرئيسية والتوصيات التالية:

أهم الاستنتاجات:

- مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين كبير وبالتالي هذا يؤثر على حجم التهرب الضريبي، فقد جاء مستوى الوعي الضريبي متوسط بسبب البطء في إنهاء الملفات الضريبية وعدم ملائمة طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة في نشر الوعي الضريبي بالصورة الصحيحة.
- وجود خدمات جيدة وتوفرها بسهولة يساهم في التقليل من مستوى التهرب الضريبي، حيث أوضحت النتائج أنه يتم التعامل بعدالة مع جميع المكلفين، وبأنه يتم تقسيط قيم الضرائب المتراكمة على

المكلف بما يتناسب مع دخله، كما إجراءات التحصيل المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي، كما أن سياسات الحكومة تساهم في الحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

- يتضح وجود أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي، لصالح متوسطات العينة، وهذا يعني أن محور الوعي الضريبي وأثره على الحد من التهرب الضريب ورفع اقتصاديات الدولة، كانت مرتفعة وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن فعالية الوعي الضريبي في مكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر المكلفين بدفع الضرائب في المملكة والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

أهم التوصيات:

- العمل على تعديل قوانين الضريبة لتتماشى مع الأوضاع الاقتصادية.
- العمل على إيجاد نظام الكتروني موحد مع الهيئات الحكومية ووزارات الدولة لتحديث سجل المكلفين وتعزيز الوعي الضريبي لديهم.
- الاستفادة من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لحث المكلفين على فهم الإجراءات والقوانين الضريبية.
- العمل على رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال السرعة في إنهاء الملفات الضريبية وملائمة الوسائل والأدوات المستخدمة في نشر الوعي الضريبي بالصورة الصحيحة.
- النظر في تطوير الإجراءات التعويضية في حالة خسارة المكلفين، للتقليل من مستوى التهرب الضريبي وغسيل الأموال.
- العمل على فهم نشاط المكلف وفهم وجهة نظره.

(المصادر والمراجع)

- أبو محمد، ناصر، أثر مقدار الضريبة في الحد من التهرب الضريبية، رسالة ماجستير منشورة، الأردن، ٢٠١١.
- بهاء جرارة، العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي من وجهة نظر الموظفين في الدوائر الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الأهلية، فلسطين، ٢٠٢١.
- فهدة السديري وحين الماس، التهرب الضريبي وعلاقته بالوعي الضريبي بالمملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية استكشافية، الفكر المحاسبي، ٢٠١٨.
- سعود ذياب العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال، دراسة تأصيلية تطبيقية مقارنة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال، ٢٠٠٠.
- غسل الأموال عبر الانترنت، ٢٠٠٤.
- السيد عبدالوهاب، الوجيز في مكافحة غسل الأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
- عبدالله عزت، ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن ٢٠١٩.
- محمود محمد الدمرداش، مكافحة التجنب الضريبي لأنشطة الاقتصاد الرقمي في النظام الضريبي المصري والسعودي بالتركيز على قانوني ضريبة الدخل والقيمة المضافة، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، ٢٠٢١.

Midocean University

College of Management

Risk management specialty



Title in English

**The impact of tax evasion and money laundering
On the economy of the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Haya Al-Bishi

Noura Al-Ghamdi

Supervised by:

Dr. Walid Suleiman

Year: 2024